الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة السادسة

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد بيبيولسونغرام | (تايلند) |
| ثم : | السيد ولوسوفيتش | (بولندا) |
| ثم : | السيد بيبيولسونغرام | (تايلند) |
| | (الرئيس) | |

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الاعمال : توفير الحماية والامن للدول الصغيرة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/SPC/46/SR.6
14 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56592 ٢٤٤٨ح(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٦٩ من جدول الاعمال : توفير الحماية والامن للدول الصغيرة (تابع) A/46/339 ؛ A/SPC/46/L.3

١ - الرئيس : أعلن أن البحرين وبنما وبوتان وتريندياد وتوباغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسوازيلند وسيراليون وغواتيمالا وغينيا - بيساو والمغرب وموريتانيا والهند قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/SPC/46/L.3 .

٢ - السيدة كهرير (النمسا) : قالت إن الفروق الشاسعة بين الدول من حيث الحجم والقوة وكذلك من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي فروق لا يمكن الحد منها إلا بالالتزام الصارم بالقانون الدولي ومبدأ المساواة في السيادة . لذا تتمثل احدى المهام الاساسية للأمم المتحدة في ترسيخ فكرة سيادة القانون مع التشديد بخاصة على تعليم ودراسة ونشر القانون الدولي . بيد أنه لا يمكن للدول الصغيرة الاعتماد على سيادة القانون إذا لم تتوفر لديها آليات فعالة تضمن تطبيقه ولو باللجوء إلى وسائل جماعية إذا ما اقتضى الامر . وهو ما يفسر اهمية إنشاء ودعم آليات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية . ولابد من أن تكون هناك هيئة دولية مختصة تعنى بالنظر في جميع الحالات التي لا تتفق فيها دولتان أو أكثر بشأن تطبيق قاعدة ما من قواعد القانون الدولي . ولهذا فلقد كانت استراليا تؤيد دائما فكرة فض هذه المنازعات باللجوء عموما إلى تحكيم طرف ثالث ودعم دور محكمة العدل الدولية على وجه الخصوص .

٣ - ومضت تقول إن الامم المتحدة أثبتت مؤخرا استعدادها لتأييد حق الدول الصغيرة في السيادة والاستقلال عن طريق اتخاذ تدابير جماعية ملزمة . ولا شك في أن هذا الدليل على عزم المجتمع الدولي ، سوف يكون له أثر يردع كل معتد محتمل . بيد أن الآثار المترتبة على العدوان العراقي الذي ستتحمل الكويت تبعاته لفترة طويلة تبين بوضوح الحاجة إلى دعم أو إنشاء آليات في صلب الامم المتحدة يكون بإمكانها إتقاء حدوث مثل هذه الافعال العدوانية إلى أقصى حد ممكن .

(السيدة كهرير ، النمسا)

٤ - وفيما يتعلق باليات الوقاية القائمة فعلا ، أشارت المتكلمة إلى إمكانات تقصي الحقائق المتاحة لجميع الهيئات الرئيسية التابعة للامم المتحدة . وقالت إنه سوف يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير كفيلة بمنع المواجهات إذا ما توفرت لديه المعلومات الكافية في الوقت المناسب وذلك إذا ما انتهجت الدول وبخاصة الصغيرة سياسة توافق على ايفاد بعثات الامم المتحدة إليها وقبولها في أراضيها . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع الإعلان بشأن تقصي الحقائق الذي أعدته اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق ، وكذلك الصكوك الاخرى كتلك المتعلقة باللجوء إلى التوفيق أو إلى المساعي الحميدة للامين العام .

٥ - وأشارت المتكلمة في ختام كلمتها الى فكرة مقدمة من السيد بريان اوركارت ، يقترح فيها أن توظف عمليات صيانة السلم "لاغراض وقائية" علاوة على وظيفتها "التقليدية" . وتعني هذه الفكرة التي من شانها أن تعود فيما يبدو بفائدة خاصة لمالح الدول الصغيرة حيث يستخدم موظفو الامم بوصفهم عاملا رادعا ، وربما يكون حتى بمثابة العامل الذي يحرك التدابير الملزمة المنصوص عليها سلفا في الفصل السابع من الميثاق . ولربما تكون اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم أو اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة المحفل المناسب الذي يمكن فيه النظر في الدروس المستفادة من أزمة الخليج واستجابة الامم المتحدة لهذه الازمة .

٦ - السيد كجايري (سنغافورة) : قال إنه يتعين قبل أي شيء آخر تعريف معنى كلمة "صغيرة" عندما تطلق على دولة ما . ويمكن اعتماد معيار أولي لتعريف الدولة الصغيرة يطلق هذا الوصف على الدول التي يقل عدد سكانها عن ١٠ مليون نسمة . ويرى المتحدث أن الحجم المادي للدولة يعتبر معيارا على درجة أقل من الاهمية . ويرى بعض الخبراء أيضا ضرورة التمييز بين معنى الدولة الصغيرة والدولة البالغة الصغر ، أي الدولة التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة . بيد أنه ليس هناك داع للإمعان في التمييز إلى هذه الدرجة .

٧ - واسترسل يقول إنه جدت تغييرات هامة شتى في مجال السياسة الدولية لها انعكاساتها على أمن الدول الصغيرة ، أولها انتهاء الحرب الباردة بحكم الانهيار الإيديولوجي والاقتصادي لاحد طرفيها ، مما ساهم في تخفيف التوتر العالمي وعاد بالفائدة على جميع الدول . ويحق التفاؤل بالتخفيض الهائل للاسلحة النووية التي

(السيد كجايري ، سنغافورة)

تحتوي عليها ترسانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وإن بقيت في كامل أنحاء العالم ، وحتى بعد التخفيض المقترح أخيرا ، حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من الرؤوس النووية ، وهو ما يكفي لتدمير العالم مرات عديدة .

٨ - ومضى يقول إن الدول الصغيرة ترحب مع الارتياح بجهود التعاون التي تبذلها القوتان العظميان من أجل حل النزاعات الإقليمية التي غالبا ما تجد الدول الصغيرة نفسها مضطرة ، من جراتها ، إلى استقبال اللاجئين والمشردين ومواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إيواء جموع هؤلاء اللاجئين .

٩ - وأضاف قائلا إن حرب الخليج شكلت الحدث السياسي البالغ الاهمية الثاني الذي أنعش آمال الدول الصغيرة ، وربما الإفراط في التفاؤل ، في أن ترى الأمم المتحدة تعتمد في المستقبل على الإرادة السياسية والإمكانات المادية لنجدة الدول الصغيرة البريئة التي تجتاحها وتحتلها دول أكبر منها مجاورة لها . وبصرف النظر عن مدى إفراط هذا التصور في التفاؤل ، فالثابت أن المعتدين في المستقبل لن يكونوا في مأمن من تدخل الأمم المتحدة نيابة عن الدول الصغيرة . ويمكن تحقيق هذا الاثر الردعي إذا ما أمكن للضحية المحتملة رفع قضيتها إلى الأمم المتحدة وعرضت بسرعة على نظر مجلس الأمن . وتظل امكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية خيارا أفضل بكثير بالنسبة للدول الصغيرة .

١٠ - ومضى يقول إن التغيير السياسي الهام الثالث الذي شهده المجتمع الدولي ، يكمن في تحول المواجهة العسكرية - الايديولوجية إلى ميدان جديد تغلب عليه المنافسة الاقتصادية والاختلافات الدينية والصراعات العرقية ، وظهور أقليات مضطهدة إلى حد بعيد تريد ممارسة حقها في تقرير المصير . ويبدو أثر هذه العوامل بخاصة في الدول الصغيرة لانعدام الحيز النفساني والمادي الضروري للحد من الانقسامات في مجتمعات تعيش محشورة إلى جانب بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على نفس الموارد الضئيلة . ويتعذر أيضا على الدول الصغيرة الدخول في منافسة اقتصادية على الصعيد الدولي والتمتع بنمو اقتصادي قوي ، وهو العلاج اللازم للتغلب على التوترات الداخلية في المجتمعات التي تعيش في دول صغيرة تتنافس على فرص العمالة والموارد الحكومية وتتوقف إلى مستوى معيشي أفضل .

(السيد كجايري ، سنغافورة)

١١ - ومضى يقول إن الاخطار التي تهدد الدول الصغيرة تظل هي نفس الاخطار أساسا على الرغم من التغيير الكبير الذي طرأ على الأوضاع الدولية . فهي عرضة إلى أن تجتاحها وتحتلها مجموعات محدودة العدد نسبيا تضم في صفوفها عناصر من المرتزقة وتجار المخدرات أو المجرمين المنظمين ممن باستطاعتهم ، رغم قلة عددهم ، نشر الهلع في صفوف مواطنين ليس لهم من حام في أفضل الحالات سوى مجموعة من رجال الشرطة .

١٢ - ومضى يقول إنه ينبغي أن يصدر الجهد الدفاعي الاول عن هذه الدول الصغيرة نفسها ، كأن تبادر مثلا بتشكيل قوة دفاعية وردعية فعالة وتنظيم جيش شعبي يتسم بالفعالية من حيث التكلفة ويساهم أيضا في بناء الامة وتعميق الموالاة للشرعية . وثمة عامل هام آخر ، يتمثل في تشكيل اقتصاد قوي يعزز الاستقرار والتماسك الداخليين ويخلق مجتمعا أكثر ثقة في معاملاته الدولية . وأخيرا ، تجدر الإشارة إلى ضرورة اتباع سياسة خارجية تقوم على احترام جميع المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

١٣ - واستطرد يقول إن الدول الصغيرة تظل مع ذلك بحكم قصورها المتأصل غير قادرة على أن تقوم بكل شيء بمفردها . وتؤيد سنغافورة في هذا الصدد ملاحظة الامين العام القائلة "بأنه ينبغي أن تشمل ترتيبات الأمن للدول الصغيرة وضع ترتيبات داعمة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي" . وقد أمكن لسنغافورة ، بمشاركتها في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ، أن تلتمس قيمة هذه التدابير الرامية إلى بناء الثقة وتحقيق الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي .

١٤ - ومضى يقول إنه نظرا لكون الدول الصغيرة تمثل نسبة هامة من مجموع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فإنه يكون من الانصاف والعدل أن تضطلع هذه الاخيرة بدور رائد فيما يتصل بتعزيز وحماية مصالح هذه الدول . والامم المتحدة هي المحفل الذي يتيح للدول الصغيرة التعريف بما يتهدد أمنها وسيادتها من إخطار وانتهاكات ، والذي يمكن لها فيه أن تتحد وتكسب دعم المجتمع الدولي وممارسة الضغط على الجهات الصادرة عنها هذه الاعتداءات والانتهاكات .

(السيد كجايري ، سنغافورة)

١٥ - ومضى يقول إن سنغافورة تعتبر خطوة إلى الامام تقرير الامين العام ودعوته الى أن "تضرب الامم المتحدة المثل في تهيئة البيئة اللازمة لحماية الدول الصغيرة ، وذلك في المقام الاول على أساس الترتيبات القائمة بالفعل في إطار نظام الامن الجماعي الدولي المتوخى في ميثاق الامم المتحدة" . وتولي سنغافورة في هذا الصدد ، اهتماما خاصا لمسألة فتح عضوية مجلس الامن التابع للامم المتحدة في وجه الدول الصغيرة وتطبيق المادة ٩٩ من الميثاق .

١٦ - السيد بال (الهند) : قال إن البلدان النامية عرضة بوجه خاص للتهديدات المتأتية من مصادر خارجية والتي لا تأخذ بالضرورة شكل اعتداءات مسلحة وإنما تأتي أيضا في غير ذلك من الاشكال التي تزعزع استقرارها . بيد أن الدول الصغيرة هي التي تتعرض بوجه خاص إلى الانشطة المعادية لها . ولابد من ضمان أمنها وحمايتها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية الحفاظ على الاستقرار الدولي .

١٧ - وأشار الى تقرير الامين العام ، فقال إن هذا التقرير يتضمن وجهات نظر عدد كبير من البلدان . ويتمثل العامل المشترك بين هذه الآراء في اعتبار الامم المتحدة المنظمة المؤهلة حاليا اكثر من غيرها لتمكين البلدان من أن تجابه سويا مسائل عاجلة تتصل بصيانة السلم والامن . ويمكن للمنظمة أيضا تسخير نفوذها من أجل توفير الحماية والامن للدول الصغيرة التي تواجه عدوانا خارجيا .

١٨ - ومضى يقول إن الاحداث الاخيرة اثبتت قدرة الامم المتحدة على التحرك بسرعة لمواجهة الازمات عندما تكون قد أقرت العزم على ذلك . فالتدابير المنصوص عليها في الميثاق ذات مدى واسع وهي كفيلة ، إذا ما استعملت بحكمة ، بأن تقدم الكثير من أجل ضمان السلم والاستقرار الدوليين . وغني عن القول بأنه ينبغي تطبيقها بأكبر قدر من الحذر والتمسك دائما بمبادئ العالمية وعدم التمييز الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

١٩ - وأضاف قائلا إن التدابير الإقليمية القائمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والتبادل الودي فيما بين البلدان القريبة من بعضها البعض جغرافيا ، تفتح من جهة أخرى ، آفاقا لاستبعاد امكانية ظهور التوتر في المنطقة المعنية . وتقع على الامم المتحدة وهيئاتها المختصة مهمة دعم هذه المنظمات الإقليمية وتشجيع التبادل الواسع

(السيد بال . الهند)

النطاق فيما بين بلدان كل منطقة بغية ضمان التنمية المشتركة والسريعة للمنطقة المعنية .

٢٠ - ومضى يقول إنه ينبغي في نفس الوقت التسليم بأن الدول الصغيرة لا تقوى على درء اعتداءات ، على صعيد أدنى ، تصدر عن عصابات من المرتزقة وتجار المخدرات . وتدين الهند هذه الانشطة ، وهي مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة لمجابهة هذه التهديدات . كما يتعين في هذا الصدد تقاسم المعلومات مع الدول الصغيرة وإعادة تشكيل قدراتها الوطنية حتى يمكن لها مجابهة هذه الاخطار .

٢١ - وأخيرا ، قال إن الهند تعرب مجددا عن وجهة نظرها التي تشاطرها فيها العديد من البلدان الاخرى ، والمتمثلة في ضرورة الالتزام الوثيق بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، باعتبار ذلك الحجر الاساسي الذي تقوم عليه التطلعات نحو بناء عالم يسوده الامن والاستقرار لفائدة الاجيال القادمة .

٢٢ - السيد بوتس كو (اوكرانيا) : قال إن حق الدول الصغيرة في الاستقلال والمساواة في الحقوق وكذلك العيش في ظروف آمنة يجب أن يصبح الآن أحد القواعد الرئيسية للتعايش الدولي . وينبغي ألا يمر أي انتهاك لهذه القاعدة دون اثارة اهتمام المجتمع الدولي . ولذلك يعتقد وفد بلده أن طرح هذه المسألة على نظر الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين كان تدبيرا مفيدا له ما يبرره .

٢٣ - ومضى يقول إن المجال يغدو فسيحا في عالم أسدلت فيه ستائر الماضي على مناخ المواجهة والعداوة الايديولوجية لكي تتحقق في هذا العالم رغبة الدول في اقامة وتوسيع علاقات للتعاون والتعاضد والتفاعل فيما بينها . وكل ذلك يفتح الطريق الى إقامة نظام عالمي جديد .

٢٤ - واستدرك قائلا إن ذلك لا يمنعه من القول بأن العالم لم يأمن بعد على نفسه شرور اندلاع أعمال الاضطهاد والتعسف أو العنف الدولي من جديد . فلقد جاءت الاعمال العدوانية التي اقترفها العراق مؤخرا ضد الكويت لتؤكد أهمية قرار الجمعية العامة

(السيد بوتس كو ، اوكرانيا)

٥١/٤٤ الذي يشير الى تعرض الدول الصغيرة بصفة خاصة للتهديدات الخارجية ولاعمال التدخل في شؤونها الداخلية والذي يؤكد على اهمية التزام جميع الدول باحترام السلامة الاقليمية للدول الاخرى وغيره من المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

٢٥ - ومضى يقول إن اوكرانيا مقتنعة بأن الاوان قد حان للنظر في امكانية إنشاء آلية فعالة ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، من شأنها أن تستجيب على نحو عملي عند حدوث اعتداءات أو حالات تهدد السلم والامن الدوليين ، وتنص على اتخاذ تدابير ملزمة واستعمال القوة المسلحة . ورغم أن المجتمع الدولي قد أقر تطبيق المادة ٩٩ من الميثاق في الحالات اللازمة ، واضعا بذلك حواجز قوية في وجه المغامرات الدولية معززا بقدر كبير أمن الدول الصغيرة . فإن حماية أمن هذه الدول تتطلب ، في رأي وفد اوكرانيا ، استعمال عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم على نحو يتسم بمزيد من الجرأة . وينبغي تحديد شكل هذه العمليات وطابعها مع مراعاة كل حالة محددة على حدة . وينبغي تنفيذها وفقا لقرارات مجلس الامن والطلبات التي تقدمها الدول الصغيرة في كل حالة . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن تقرير الامين العام يتضمن استنتاجات وتوصيات هامة شتى . وتؤيد اوكرانيا الخلاصة التي وردت في رد حكومة فنلندا في الصفحة ٤٣ من التقرير . أما فيما يتعلق بالمنظمات الاقليمية ، فإن الاستنتاجات والمقترحات التي أعربت عنها جزر البهاما في الصفحة ٣٤ من التقرير جديرة بالنظر . وتضم أوكرانيا صوتها الى الوفود التي أيدت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/SPC/46/L.3 بتوافق الآراء . وترى أوكرانيا في نفس الوقت أنه يمكن النظر في هذه المسألة بمزيد من الفعالية في اللجنة الاولى ، المعنية كما هو معروف بجميع المسائل الاخرى المتصلة بالامن الدولي .

٢٦ - السيد الصباح (الكويت) : قال إن الاحداث الاخيرة اثبتت بأن أمن واستقرار الدول الصغيرة مرتبطان ارتباطا وثيقا بالامن والاستقرار الدوليين اللذين تمثل حمايتهما أحد المبادئ الاساسية للامم المتحدة . وتمثل القدرة على مجابهة أي خطر يهدد استقرار وأمن الدول الصغيرة عنصرا هاما لتقييم مصداقية الامم المتحدة . ونجاحها في أداء مهامها التي نص عليها الميثاق . وأفضل طريقة لضمان أمن واستقرار الدول الصغيرة هي الاحترام الكامل من جانب جميع الدول لمبادئ الميثاق وخاصة مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

(السيد الصباح ، الكويت)

٢٧ - ومضى يقول إن التجارب أثبتت صدق مخاوف الدول الصغيرة على أمنها واستقرارها . ولعله من المفيد أن تستخلص في هذا المقام الدروس والعبر التي مرت بها الكويت نتيجة قيام النظام العراقي بغزوها واحتلالها وضمها في تحد سافر للقيم والاخلاق وانتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة نصا وروحا . وبالرغم من التطورات الايجابية التي شهدها العالم والنظام العالمي الجديد القائم على الشرعية الدولية والمساواة بين الدول ، فإن ما تعرضت له الكويت يقيم الدليل على وجود قوى شريرة لا زالت تتربص لتحقيق أحلامها التوسعية . ولن ينسى شعب الكويت مهما طال الزمن الموقف الرائع الذي وقفه المجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة من أجل إعادة السلم والعدل ونصرة الشرعية في الكويت . ويرى وفد بلده أن من واجبه التعبير عن امتنان الشعب الكويتي للدول الصديقة ولجميع الذين وقفوا من أجل إعادة العدل وضحوا في سبيل الدفاع عن المبادئ التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين الدول كبيرها وصغيرها .

٢٨ - وختم قائلا إن وفد بلده استمع باهتمام الى كلمة نائب وزير خارجية ملديف ويأمل اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/SPC/46/L.3 بتوافق الآراء .

٢٩ - السيد الخاطر (قطر) : استرعى انتباه اللجنة الى الاحداث الخطيرة التي شهدها العالم منذ صدور قرار الجمعية العامة ٥١/٤٤ ، التي أكدت مرة أخرى ضرورة توفير الحماية والامن للدول الصغيرة . ولقد تعرضت الكويت لعدوان غاشم غايته طمس هويتها كدولة ذات سيادة ، وكان رد فعل الامم المتحدة على هذا العدوان على مستوى مسؤوليتها عن أمن العالم كله وسلامه . وجاءت اجراءات الردع فعالة ومؤدية الى القضاء على العدوان . وما كان للكويت - وهي الدولة الصغيرة محدودة الامكانيات العسكرية - أن تقوم بمفردها برد العدوان والقضاء على آثاره . ويرحّب وفد بلده مع الارتياح في هذا الصدد بتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/339 ويؤيد بخاصة ما ورد فيه في الفقرة ٣٤ .

٣٠ - ومضى يقول إن قطر تنوه بالاداء الممتاز لمجلس الامن أثناء الاحداث التي جرت في الخليج . وما كانت النتائج الايجابية التي انتهى اليها لتتحقق إلّا بفضل التغييرات التي طرأت على مناخ المجتمع الدولي وأدت الى أن تتخلى كتلتان من البلدان عن مواجهة بعضهما البعض وإقامة علاقات للتعاون محل ذلك مما أدى أيضا الى

(السيد الخاطر ، قطر)

انقضاء ظاهرة اساءة استخدام حق الاعتراض في مجلس الامن ومكّن فيما بعد مجلس الامن من اصدار قراراته المتوالية في شأن العدوان على الكويت بالسرعة الملائمة وتنفيذها على الوجه المطلوب . ولقد اثبتت أزمة الخليج فعالية آليات الامم المتحدة في معالجة الازمات الدولية إلاّ انه لا بد كذلك من التفكير في اصطناع أساليب اضافية لضمان حماية وامن الدول الصغيرة .

٣١ - ومضى يقول إن وفد بلده يود أن يعرب عن ارتياحه للتوصيات الصادرة عن حلقة العمل المعنية بتوفير الحماية والامن للدول الصغيرة ، التي عقدت في شهر أيار/مايو ١٩٩١ . ومن ضمن التوصيات التي تؤيدها قطر ، والتي يامل وفد بلده في أن يراها مطبقة بدقة في كل ازمة ، تجدر الاشارة الى تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق بحزم ودقة في مواجهة أي تهديد للسلم أو عمل عدواني مع بذل كل الجهود لتعزيز فعالية مجلس الامن . وتنفيذ جميع قراراته وتعزيز فعالية دور الامين العام في مراقبة حالة الامن الدولي وبخاصة فيما يتعلق بالدول الصغيرة . وتؤيد قطر بخاصة إنشاء قوة للامم المتحدة قادرة على الاستجابة السريعة لمواجهة حالات تعرض الدول الصغيرة لما يهدد أمنها وسلمها . ويمكن تمويل هذه القوة من أموال متاتية من التخفيض في النفقات العسكرية ، الحاصل في ظل الانفراج الحالي في العلاقات الدولية .

٣٢ - السيد ونغ جينغزنغ (الصين) : قال إن اجتياح العراق للكويت منذ عام يقيم الدليل على أن العالم لم يتخلص البتة من النزاعات وأن أمن واستقلال وسيادة الدول الصغيرة وسلامتها الاقليمية لا تزال عرضة للانتهاكات والتهديدات والتدخل في شؤونها الداخلية ، الصادرة من الخارج .

٣٣ - وأضاف قائلا إن الصين كانت دائما الى جانب الرأي القائل بأن العالم كل لا يتجزأ وأن أمن جميع الدول ولا سيما الصغيرة ، هو أحد العناصر المترابطة في الهيكل العام للسلم والامن الدوليين . ونظرا لاستمرار نزعة التوسع والتسلط فإنه من الطبيعي جدا أن تشعر الدول الصغيرة والضعيفة بالقلق على أمنها . كذلك فإن ما يبرر سعي هذه الدول الى لفت انتباه المجتمع الدولي الى مسألة أمنها وتطلعها نحو تلقي المزيد من الحماية من جانب المجتمع الدولي . ولن تنعم الارض بسلم وأمن حقيقيين ما لم تشعر بالامن جميع الدول كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها .

(السيد ونغ جينغزنغ ، الصين)

٣٤ - ومضى يقول إن وفد بلاده يرى ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكثر عزما لإدارة العلاقات بين الدول على نحو مناسب مع الالتزام الوثيق بالاهداف والمقاصد الواردة في ميثاق الامم المتحدة ووفقا للقواعد المقررة التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات الدولية لكي يحل بذلك نظام عالمي جديد مكان النظام القديم القائم على نزعة التوسع وسياسة القوة . وتعتقد الصين أن هذه هي الطريقة الرئيسية لصيانة السلم والامن الدوليين وحماية استقلال وسيادة الدول الصغيرة وسلامتها الاقليمية .

٣٥ - ومضى يقول إن جميع الدول ، بصرف النظر عن حجمها وقوتها وثروتها الوطنية ، هي دول مستقلة وكاملة العضوية في المجتمع الدولي ومن حقها اختيار الطريق الذي تريد اتباعه مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة بها . ولا يحق لاي بلد أن يحاول أن يفرض على البلدان الاخرى نظمه الاجتماعية وقيمه ومعتقداته أو نظرياته الإنمائية ، ولا سيما اذا ما كان قويا وكبير الحجم . وينبغي احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الاقليمية وكذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومن خلال التشاور والتفاوض على قدم المساواة . وينبغي الا يلجأ اي بلد الى استعمال القوة او التهديد باستعمالها مهما كانت الظروف ولا سيما عندما يكون في ذلك انتهاك لسيادة الدول الاخرى ، والا يضم اليه ارضا ليست له ، والا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مهما كانت الدواعي . ويجب على جميع الدول كبيرها وصغيرها معاملة غيرها على اساس الندية ، مع ترك الخلافات جانبا ، والتطلع نحو تنمية مشتركة قائمة على هذه الاسس . وتقع في هذا الصدد على البلدان الكبيرة الحجم ، بما فيها القوى الاقليمية ، واجبات والتزامات معينة . ولقد قدمت الامم المتحدة وبعض المنظمات الاقليمية مساهمات جديرة بالثناء لصالح صيانة السلم الاقليمية والدولية وتعزيز السلم العالمي . ويامل الوفد الصيني أن يتوامل ذلك على هذا النحو وهو مستعد لان ينضم الى زملائه من البلدان الاخرى لبذل هذه الجهود سويا .

٣٦ - السيد كميليري (مالطة) : قال إنه اضافة الى ما تعاني منه الدول كبيرها وصغيرها من مشاكل ناتجة عن اسباب داخلية او خارجية ، تواجه الدول الصغيرة ، علاوة على ضيق مواردها المتاحة لمعالجة صعوباتها ، مشاكل محددة واساسية ناتجة عن صغر حجمها ، ولكنها ليست وقفا على مسالة امنها . وتطرق الى تقرير الامين العام بشان هذه المسالة (A/46/339) فاشار الى الفقرة ١٦ من هذه الوثيقة ، والتي يرد فيها أن الدول الصغيرة عرضة بشكل خاص للغارات على اراضيها التي لا تشنها الدول الاخرى فقط ،

(السيد كميليري ، مالطة)

بل والمرتزقة أيضا بما في ذلك الغارات التي يشنها عليها الارهابيون وتجار المخدرات .

٣٧ - وألح المتكلم على ضرورة ألاّ يغيب عن الاذهان وجود جوانب أخرى في الحياة الوطنية والدولية يمكنها أيضا المساس بأمن الدول الصغيرة . وعلى غرار ما أشار اليه وفد ملديف في الفقرة ٧ من رده الوارد في تقرير الامين العام ، فإنه ينبغي ألاّ يقتصر النظر الى مسألة توفير الحماية للدول الصغيرة على الزاوية العسكرية ، بل ينبغي أيضا مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية . والمأمن الرئيسي للدول الصغيرة الذي يقيها من التعرض للخطر هو وجود بيئة دولية مستقرة ومنضوية تحت سلطة القانون . وبالتالي فإن الدول الصغيرة تولي أهمية كبيرة لمهمة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . وهي تشارك بالاضافة الى ذلك على نحو نشط في المداولات الدولية بشأن الامن والتعاون . ولقد اضطلعت مالطة بدور نشيط في مسائل شتى مثل قانون البحار ومسألة الاشخاص المسنين ، ومسألة التقلبات المناخية التي نظر فيها مؤخرا .

٣٨ - ومضى يقول إن ميثاق الامم المتحدة يمثل في نظر الدول الصغيرة الضمان الرئيسي الوحيد أحيانا . وفي هذا الصدد تتسم بأهمية خاصة المادة ٩٩ من الميثاق التي تخول للامين العام صلاحية استرعاء انتباه مجلس الامن الى أي موضوع يرى أنه يعرّض السلم والامن الدوليين للخطر .

٣٩ - وأضاف أن مالطة تعتبر أيضا أن للتدابير المتخذة على الصعيد الاقليمي دورا هاما في توفير الحماية والامن للدول الصغيرة . وهي لهذا الغرض قد ساهمت بنشاط في تعزيز الثقة والامن في حوض البحر الابيض المتوسط حيث أنها تعتبر هذه العوامل إحدى المكونات الهامة لتعزيز الامن على الصعيد العالمي .

٤٠ - وأشار المتكلم الى ملاحظة الامين العام القائلة بأن للمجتمع الدولي مصلحة مشروعة في ضمان أمن الدول الصغيرة ، حيث أن عدم استقرارها أو انتقاص أمنها يمكن أن يقوّض النظام الدولي . ويرى المتكلم أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/SPC/46/L.3 يستجيب لهذه الاعتبارات .

٤١ - السيد غوب (نيوزيلندا) : قال إن الالتزام في إدارة العلاقات الدولية بمبادئ الأمن الجماعي وسلطة القانون أمر أساسي لتوفير الأمن للدول الصغيرة . ولهذا السبب أيدت نيوزيلندا مشروع قرار بشأن هذا الموضوع أدرج في جدول أعمال اللجنة لعام ١٩٨٩ .

٤٢ - ومضى يقول إن المساواة بين الدول الأعضاء ، بصرف النظر عن حجمها وقدرتها الاقتصادية أو قوتها العسكرية واحد من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية مثلما هو منصوص عليه في المادة ٢ من الميثاق . وهو ما يفسر القلق الذي ينتاب بلده إزاء أي اقتراح من شأنه تغيير هذا المبدأ .

٤٣ - واسترسل قائلا إن نيوزيلندا تسلم بأن الأمن مفهوم متعدد الأوجه . فعلاوة على الخطر المتمثل في الهجوم العسكري ، هناك أنواع أخرى من الأخطار مثل أنشطة تجار المخدرات والممارسات التي تلحق الضرر بالبيئة . وتجد وجهة النظر هذه قبولا متزايدا وهي تثير تساؤلات حول ما يمكن إسناده إلى مجلس الأمن من مهام . أما عن انعدام مناعة الدول الصغيرة ، فلعل العامل الأهم في ذلك يعود إلى ما تعاني منه من نقص في تنميتها الاقتصادية . حيث أن ذلك يمنعها من تنويع أنشطتها الاقتصادية والوصول إلى قدر من الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل . وتسيء هذه الصعوبات بدورها إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي لهذه الدول . ولهذا يتعين على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الدول الصغيرة واعتماد معايير أكثر مرونة في تقديم المساعدة إليها .

٤٤ - وأضاف قائلا إن التعاون الإقليمي عنصر هام في حماية أمن الدول الصغيرة . وقد اضطلع محفل جنوب المحيط الهادئ وغيره من المنظمات بدور قيم في هذا الصدد على مدى أكثر من ٢٠ سنة . ولقد تبادل أعضاء هذه المنظمات الآراء بشأن مسائل شتى وعقدوا العديد من المعاهدات الرامية إلى حماية المنطقة .

٤٥ - تولى السيد ولوسوفيتش (بولندا) نائب الرئيس رئاسة الجلسة .

٤٦ - السيد شودوري (نيبال) : قال بما أن الأمم المتحدة هي مجموع أجزائها ، وأن الأمل علاقة عضوية بالفروع ، فإنه يتعين على كل بلد عضو أداء دوره في تطوير مبادئها وقواعدها وإجراءاتها على نحو يقدم المساواة وبصرف النظر عن كبر أو صغر حجمه .

(السيد شودوري ، نيبال)

٤٧ - ومضى يقول إن انتهاك أو إنكار حقوق الدول الصغيرة كان السبب الرئيسي وراء حالة الفوضى وانعدام النظام والحرب . ولتجنب تكرار هذه الكوارث فإن الامم المتحدة باعتبارها نظام أمن جماعي قد جسدت المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية . بيد أنها لم تحقق للاسف نتائج طيبة إلى ذلك القدر بالنسبة لتطبيقها عالميا .

٤٨ - ومضى يقول إنه نظرا لانعدام مناعة الدول الصغيرة يجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات هذه الدول وتطلعاتها وشواغلها . ويعد توفير الحماية والامن للدول الصغيرة موضوعا معقدا حيث انه ينطوي على مزيج من السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية ويتطلب بخاصة توفر الحكمة السياسية والإرادة الطيبة .

٤٩ - وأضاف قائلا إن تعزيز الثقافة الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التطور المنظم للدول . بيد انه لا يمكن تحقيق الامن دون توفر حد أدنى من المستوى المعيشي للبشرية عموما ، ذلك أن نقص التنمية الاقتصادية يمكن أن يكون من العوامل المتسببة في زعزعة الاستقرار . وأشار ، في هذا الصدد ، إلى الوضع في هايتي وإلى الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.8 .

٥٠ - ومضى يقول إنه ينبغي الاّ تغفل مصالح الدول الصغيرة في هذا العالم المتزايد الترابط والتماسك . وسيتطلب تحقيق هذا الهدف التزام المجتمع الدولي على نحو كامل بميثاق الامم المتحدة ، وضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة بشكل متسق ، وتوسيع دور أمينها العام في إطار المادة ٩٩ من الميثاق .

٥١ - وختم حديثه قائلا إن رئيس وزراء نيبال أشار في خطابه الذي ألقاه في ١٩٦٠ أمام الجمعية العامة إلى أن الامم المتحدة تضم عددا كبيرا من البلدان الصغيرة التي يمكنها الاضطلاع بدور بنّاء للغاية في عالم اليوم . ولا تزال أهمية هذه الرسالة قائمة اليوم كما كانت في ١٩٦٠ .

٥٢ - السيد وان جنيدي (ماليزيا) : قال إن الاحترام غير المشروط من جانب جميع الدول لجميع مبادئ ميثاق الامم المتحدة يضمن الامن الدولي . وينبغي للمجتمع الدولي والامم المتحدة تذكير الدول المنتهكة لهذه المبادئ باستحالة قبول الاعمال العدوانية ، مثلما تبين ذلك خلال حرب الخليج .

(السيد وان جنيدي ، ماليزيا)

٥٣ - واستدرك قائلا إن الدول الصغيرة لا يمكنها الاطمئنان فقط إلى احترام هذه المبادئ والنوايا الحسنة للدول الاخرى . ومن جهة اخرى لا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينتظر حصول عمل عدواني لكي يتخذ تدابير لإصلاح الحالة . وتعتقد ماليزيا جازمة بانه لا بد من أن يولي الامين العام والامم المتحدة أعلى درجات الاولوية إلى إنشاء آلية للدبلوماسية الوقائية وهو ما يتطلب أن يحظى الامين العام في ذلك بثقة ودعم مجلس الامن والجمعية العامة .

٥٤ - وأضاف قائلا إن بإمكان المنظمات الإقليمية الاضطلاع بدور هام في تسوية النزاعات . وقد أنشئت في ١٩٦٧ رابطة دول جنوب شرق آسيا ، التي ساهمت في استقرار وأمن دولها الاعضاء ودول المنطقة عموما . وجميع أعضائها أطراف في معاهدة الصداقة والتعاون في شرق آسيا ، التي انضمت إليها فييت نام مؤخرا . وأعرب عن أمله في أن تحذو دول أخرى من المنطقة حذوها .

٥٥ - واسترسل يقول إن بإمكان الدول الصغيرة الاضطلاع بدور هام جدا في حماية أمنها الخاص . فمسؤولية الامن الوطني مسالة تقع على عاتق الدولة نفسها ، ومن الاساسي أن تنمي الدول الصغيرة قدراتها الذاتية للتكيف الداخلي لكي تساهم بذلك في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وستمكن المساعدة الدولية أيضا هذه الدول من دفع اقتصاداتها مما سيساهم بدوره في توفير أمنها .

٥٦ - ومضى يقول إن ماليزيا أحد مقدمي مشروع القرار بشأن توفير الحماية والامن للدول الصغيرة ، وبخاصة الاقتراح الداعي إلى أن يواصل الامين العام النظر في سبل توفير الحماية لهذه الدول في إطار الامم المتحدة ووفقا لميثاقها . وتؤيد كذلك النداء الذي يدعو المنظمات الإقليمية والدولية إلى تقديم المساعدة من أجل تعزيز أمن الدول الصغيرة كلما طلبت ذلك .

٥٧ - السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية) : قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لتقرير الامين العام (A/46/339) الذي يعرض أيضا موقف بلده بشأن تطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ودعا الامم المتحدة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع كل تهديد للسلم والامن عن طريق تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وإنماء العلاقات الودية بين الدول ، وتعزيز تدابير تمنع أعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتطبيق

(السيد الخاني ، الجمهورية العربية السورية)

أحكام الفصل السابع من الميثاق في حالة حصول اعتداء . ذلك أن الحفاظ على أمن الدول الصغيرة وضمان الامن والسلم الدوليين يقتضيان تمسكا دقيقا بأحكام ميثاق الامم المتحدة وينبغي أيضا تطبيق تدابير فعالة لوضع حد لاعمال العدوان واحتلال الاراضي بالقوة والممارسات التي تنتهك الميثاق وقواعد القانون الدولي التي تمثل دعائم هذه المنظمة .

٥٨ - السيد بوغوتو (جزر سليمان) : قال إن جزر سليمان تؤيد بقوة مشروع القرار A/SPC/46/L.3 نظرا لان سكانها يدركون ويقبلون بأن بلدهم دولة جزرية صغيرة محدودة القدرات جدا بشكل لا يمكنها معه تلبية احتياجاتها الامنية . لهذا ليس لجزر سليمان جيش ، فلقد اختارت عن إدراك إنشاء قوة من الشرطة باعتبار ذلك أداة أكثر فعالية لصيانة وحفظ الامن في بلد صغير .

٥٩ - ومضى يقول إن جزر سليمان ترى ضرورة أن تيسّر الامم المتحدة تنفيذ أحكام الفصل السابع من الميثاق في حالة وقوع ما يهدد الامن وما يقوضه أو حدوث أعمال عدوانية . وينبغي أن يضطلع الامين العام من جهته بدور أكثر نشاطا وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق بشكل يمكنه عن طريق إيفاد البعثات التي تقيم الحالة وتحول دون تدهورها ، من الاستجابة على نحو مواتٍ لطلبات تلك الدول الصغيرة التي ترى أنها مهددة من جانب دول أخرى .

٦٠ - وفي هذا الصدد ، أشار المتكلم إلى أن الحلقة الدراسية عن توفير الحماية والامن للدول الصغيرة ، التي عقدت في ملديف في أيار/مايو ١٩٨٠ ، أوصت بالنظر في إنشاء قوة خاصة أو دائمة بإمكانها التدخل وفقا للفصل السابع من الميثاق . كما اقترح النظر في إمكانية إنشاء قوة للرد السريع توضع مباشرة تحت سلطة الامين العام وتستعمل لمواجهة الاخطار التي تهدد أمن الدول الصغيرة كلما طلبت هذه الاخيرة ذلك . ويمكن أن تسند إلى الامين العام صلاحية إصدار الامر إلى هذه القوة بالتدخل وذلك بالتشاور مع مجلس الامن .

٦١ - وأضاف قائلا إن جزر سليمان التي تؤيد اقتراح الرئيس الامريكي بوش المتعلق بتعزيز قدرة الامم المتحدة في المساعدة على إجراء الانتخابات كلما التمست دولة صغيرة منها ذلك ، ترى ضرورة أن تشارك الامم المتحدة على نحو مماثل في مسألة توفير

(السيد بوغوتو ، جزر سليمان)

الحماية والامن للدول الصغيرة حيث انه من المتوقع أن يكون عدد البلدان التي قد تطلب منها ذلك أكبر من عدد البلدان التي قد تلجأ إليها لمساعدتها على إجراء انتخابات .

٦٢ - وفي الختام ، قال إن جزر سليمان تأمل في ألاّ تؤخر الإجراءات البيروقراطية اعتماد هذا القرار وتنفيذه .

٦٣ - السيد زفونكو (بيلاروس) : قال إنه يتضح من تقرير الامين العام (A/46/339) وجود رأي مشترك بشأن هذا البند ، مفاده أن النظر في انعدام مناعة الدول الصغيرة لدرء ما تتعرض له من تهديدات خارجية وأعمال تدخل في شؤونها الداخلية أمر وجيه وياتي في وقت مناسب . فلقد أبرز الاعتداء الذي تعرضت له الكويت ضرورة تضامن الدول الاعضاء في اتخاذ تدابير اكثر فعالية لكبح المعتدي والحيلولة دون وقوع أعمال مماثلة في المستقبل ، وذلك حماية للدول من انتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي .

٦٤ - وأضاف قائلا إن بيلاروس تمتثل في انشطتها الدولية وعلاقاتها مع جاراتها ، أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وهي تساهم في تنفيذه على الصعيد الدولي .

٦٥ - ومضى يقول إن بيلاروس تعيش ، كدولة ، مرحلة التكوين والإنشاء . فلقد اتخذت الهيئة التشريعية العليا لجمهورية بيلاروس في ٢٨ آب/اغسطس من العام الحالي قرارا يعلن بيلاروس دولة ذات سيادة . وأعلن مجلسها الاعلى علاوة على ذلك استقلالها السياسي والاقتصادي ، وقرر في ١٩ أيلول/سبتمبر تغيير اسم البلد إلى جمهورية بيلاروس . واعتمد المجلس الاعلى في ٧ تشرين الاول/اكتوبر الإعلان المتعلق بمبادئ السياسة الخارجية الذي تؤكد فيه من جديد التزامها بميثاق الامم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية . وتثق بيلاروس في أنها ستتلقى الدعم الدولي في مرحلة التكوين هذه وكذلك من أجل تشجيعها على التعاون المتبادل في جميع الميادين مع الدول التي يهمها هذا التعاون .

٦٦ - وأضاف قائلا إن بيلاروس تعتبر توفير الحماية والامن للدول الصغيرة جزءا هاما من مسألة صيانة السلم والامن الدوليين . ولتعزيز هذه التدابير ، ينبغي التقيد

(السيد زفونكو ، بيلاروس)

الصارم بمبادئ الميثاق واعتماد نهج شامل لإنشاء نظام عملي للأمن الجماعي . وتتيح الاحداث العالمية الجديدة إمكانية النظر في إسناد دور جديد للأمم المتحدة وإرساء اسس نظام أمني دولي لحماية حقوق ومصالح جميع أعضاء المجتمع العالمي .

٦٧ - واسترسل قائلا إن منع كل عمل عدواني ضد الدول الصغيرة يتطلب تعزيز دور الامم المتحدة في ميادين اساسية بالنسبة للأمن ، وذلك عن طريق تطبيق تدابير جديدة تتماشى وطبيعة الفترة الحالية . وترى بيلاروس أنه سوف يكون من المستصوب توسيع مجال نشاط مجلس الامن وتعزيز الوظيفة التنسيقية المسندة إلى الامين العام ، علاوة على تكثيف انشطة الوساطة الدبلوماسية الوقائية . وينبغي أن تتوفر لدى الامم المتحدة القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بالحالات المتفجرة وتحليلها وتبادلها مع المنظمات الدولية ذات الصلة . ويمكن اعتماد غير ذلك من التدابير ، مثل إيفاد بعثات للمراقبة أو ممثلين شخصيين للامين العام إلى مناطق التوتر ، وبذل المساعي الحميدة من جانب الامين العام بطلب من الدول . ومن شأن تنفيذ هذه التدابير والتعاون الثنائي والإقليمي والعالمي أن يضمن العلاقات السلمية والمستقرة فيما بين الدول مما يوفر ضمانا للحماية والامن للدول الصغيرة .

٦٨ - وختم كلامه قائلا إن بيلاروس تامل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء نظرا لانه يتفق مع وجهة نظرها .

٦٩ - السيد كلباج (سري لانكا) : قال إنه يتعذر على الدول الصغيرة الدفاع عن نفسها بمفردها عندما تواجه دولا أخرى أكبر أو أقوى منها أو مرتزقة أو ارهابيين أو تجار مخدرات . وليس اجتياح الكويت من جانب العراق سوى أحدث مثل على الحالة الصعبة التي تجد فيها الدول الصغيرة نفسها عند انتهاك سيادتها وسلامتها الاقليمية . ولا يمكن للدول الصغيرة التي تكافح من أجل تنميتها الاقتصادية إنشاء قوات مسلحة والمحافظة عليها للدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي . فلقد كانت القوات المسلحة في سري لانكا مثلا لا تعدو إلى وقت قريب عن كونها ذات طابع تشريفي لا غير . وجاءت الحرب الاهلية التي عرفها البلد لتغير هذه الحالة ووجدت الحكومة نفسها مرغمة على تعبئة القوات المسلحة لمواجهة الهجوم الذي شنه عليها ارهابيون وعرّض مجتمعها للتدمير وقلص نموها الاقتصادي . ولقد تمكنت القوات المسلحة من إعادة النظام العام في أجزاء كثيرة من البلد . ويأمل المتكلم في أن يستتب الامن قريبا جدا في المناطق

(السيد كلباج ، سري لانكا)

الاخرى . ولقد أرغمت هذه التعبئة حكومة سري لانكا على زيادة نفقاتها المخصصة للدفاع التي بلغت في ١٩٩٢ ، ١٥,٣ بليون روبية سريلانكية أي ما يقارب نسبة ٩,٨ في المائة من إجمالي ميزانية البلد البالغة ١٥٦,٦ بليون روبية سريلانكية وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٣١ في المائة مقارنة بنفقات الدفاع في ١٩٩١ . ومع ذلك ، فليس هناك من مبلغ يكفل للبلد القدرة العسكرية لدفع العدوان في حالة صدوره من جهة أجنبية . لهذا فإن أمن سري لانكا مرهون بالتزام جميع الدول الاعضاء بمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

٧٠ - ومضى يقول إن الدول الصغيرة في حاجة إلى أن تلجأ في آخر الامر إلى الامم المتحدة حيث أنها تمثل المحفل الذي يمكن فيه تعبئة الرأي الدولي عند تدخل دولة أكبر وأقوى في الشؤون الداخلية لدولة صغيرة .

٧١ - ومضى يقول إنه ليس هناك حتى الآن تعريف دقيق لمفهوم "الدولة الصغيرة" . فإذا كان المعيار هو ألا يتجاوز عدد سكان البلد المعني مليوني نسمة ، فسينطبق حينئذ هذا المعيار على حوالي ٥٠ بلدا عضوا في الامم المتحدة . وإذا ما ارتفع عدد السكان إلى ٥ ملايين نسمة فسيكون عدد الدول الصغيرة أكبر من ذلك . وعليه يستصوب علاوة على اعتماد معياري عدد السكان والحجم المادي اعتبار دول صغيرة تلك الدول المحدودة القدرة الدفاعية والتي لا تستطيع تعبئة الموارد المناسبة لمواجهة الاعمال العدوانية أو الاخطار التي تهدد أمنها مما يجعله بالتالي مرهونا بتدابير خارجية مناسبة .

٧٢ - ومضى يقول إنه ينبغي ايلاء العناية اللازمة لمسألة النظر بروية في الطريقة الملموسة التي يجب أن تستجيب بها الامم المتحدة إلى ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية لتوفير الحماية والامن للدول الصغيرة وضمان سيادتها وسلامتها الاقليمية . ويدعو وفد سري لانكا ، في هذا الصدد ، الامين العام إلى البحث على نحو أعمق عن الطريقة التي تحفظ أمن هذه الدول وقال إنه ينبغي مواصلة المشاورات مع أعضاء مجلس الامن والحكومات المعنية الاخرى .

٧٣ - ومضى يقول إنه لابد أساسا من توفر الاحترام اللا مشروط للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، والالتزام الوثيق بالقانون الدولي . وينبغي أن توفر لهذا الغرض بيئة مواتية لدعم وحماية الدول الصغيرة وتوضع آليات مناسبة لذلك وهو ما سيتيسر تحقيقه بفضل التحسن الحاصل في العلاقات الدولية وروح التعاون الملحوظة .

(السيد كلباج ، سري لانكا)

٧٤ - وفي الختام ، قال المتحدث إن سري لانكا تؤيد دون تحفظ مشروع القرار A/SPC/46/L.3 الذي اشتركت في تقديمه .

٧٥ - تولى السيد بيبولسونغرام (تايلند) رئاسة الجلسة من جديد .

٧٦ - السيد باتوكاليو (فنلندا) : قال إن وجهة نظر فنلندا بشأن المسألة الجاري النظر فيها ترد بشكل مفصل في تقرير الامين العام (A/46/339) . ولجميع الدول الحق في الامن وليس هناك سوى عدد محدود منها يمكنها تحقيق ذلك بمفردها . وتحتاج الدول الصغيرة ، بوجه خاص ، إلى ترتيبات جماعية لحماية موقفها في المجتمع الدولي . ويمثل القانون الدولي إلى حد ما في حد ذاته هذا الترتيب الجماعي . ذلك أن أفضل شكل لضمان أمن جميع الدول يكمن في التزامها الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة . بيد أنه لا يمكن لاية دولة الاعتماد فقط على هذا الالتزام من جانب جميع الدول ، ولكنه عليها أن تنظم دفاعها الذاتي بصفة فردية أو متعددة الاطراف .

٧٧ - ومضى يقول إنه من الضروري الاعتماد من جهة أخرى على تدابير ذات طابع دولي لتطبيقها في حالات عدم احترام القانون الدولي . وينبغي أن تتكيف هذه التدابير أيضا مع قواعد القانون الدولي بشأن صيانة السلم والامن الدوليين . ويجب على الدول الاعضاء ، بمقتضى المادتين ١ و ٢ من الميثاق ، الالتزام لا بصيانة السلام فحسب ، بل وكذلك الالتزام بغرضه . لذا فإنه من الاهمية بمكان وضع موضع التطبيق جملة واسعة من أنشطة صيانة السلم ، بدءا بالدبلوماسية الوقائية وانتهاء بفرض السلم .

٧٨ - وأضاف قائلا إن الرد الذي صدر عن مجلس الامن على اجتياح العراق للكويت أثبت تصميم المجلس على اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق لحماية أمن دولة صغيرة ، بل ووجودها ذاته .

٧٩ - وأضاف قائلا إنه يجب أن تكون الامم المتحدة قادرة على إتاحة سبل فعالة للدول الاعضاء تمكن من تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية والاستجابة بفعالية للاعمال العدوانية أو غيرها من الاعمال التي تخل بالسلام . وسيكون أمن الدول الصغيرة أول مستفيد من ذلك .

٨٠ - السيد باولسن (شيلي) : قال إن توفير الحماية والامن للدول الصغيرة ليس موضوعا نظريا ، وإنما هو موضوع ينبع من تجارب عاشتها دول أعضاء من ضمنها جمهورية ملديف التي تعرضت لهجوم مسلح شنه مرتزقة بغية الاطاحة بحكومتها التي أتت إلى الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية . ولقد كانت تلك هي المرة الاولى التي تطرح فيها دولة عضو قضية من هذا النوع على نظر الامم المتحدة . ويبرهن التأييد الذي لاقته من الـ ٣٧ وفدا الذين شاركوا معها في تقديم مشروع القرار ، على ما يتسم به البند من اهمية وذلك أولا فيما يتعلق مباشرة بمفهوم السلم والامن الدوليين وهو المبدأ الوارد في ميثاق الامم المتحدة وحجر الزاوية لبقاء واستقلال الدول الصغيرة . وهو يمثل ثانيا التسليم بانعدام مناعة الدول الصغيرة وثالثا نقص الاليات الدولية المناسبة لحماية الدول المتضررة .

٨١ - واشار إلى التقرير المقدم من الامين العام (A/46/339) عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٤٤ فقال المتكلم إن وفد شيلي يرى أن الاجراء المتبع في تناول البند مناسب ويعتبر أن المشاورات الجارية في هذا الصدد قد كانت مفيدة جدا للدول الاعضاء ويمكن أن تحدد انطلاقا من ردودها معايير واتجاهات قابلة للتطبيق بالنسبة للحالات المعنية . ويتعلق الامر بموضوع واضح من حيث المفهوم ولكنه معقد من حيث التعريف ذلك انه ليس من السهل تحديد معايير مقبولة عالميا لتعريف السبل والوسائل اللازمة لتحقيق الحماية الفعالة لامن الدول الصغيرة وكذلك تحديد الدول التي يمكن تصنيفها في تلك الفئة .

٨٢ - ومضى يقول إن وفد شيلي يعتبر التدابير التي يناقشها تقرير الامين العام فيما يتعلق بتعزيز القدرة الوقائية لمجلس الامن والامم المتحدة ككل تدابير مفيدة بشكل خاص حيث أنها تمكن من استعمال الدبلوماسية الوقائية . ووصف ملاحظات الامين العام بشأن الدور الذي بإمكان المنظمات الاقليمية أن تؤديه في إقامة نظام يعتمد عليه لمنع المنازعات المتصلة بالدول الصغيرة ، بأنها ملاحظات قيّمة . وفي هذا الصدد ، من المناسب أن تستفيد هذه المنظمات من تجربة ودعم الامم المتحدة وآلياتها لصيانة السلم وإحلاله .

٨٣ - وأضاف قائلا إن من ضمن الردود الواردة في تقرير الامين العام من الحكومات ، يؤيد وفد شيلي اقتراح الاتحاد السوفياتي الداعي إلى أن يتم في إطار مجلس الامن

(السيد باولسن ، شيلي)

انشاء فريق من الخبراء يعنى بالخطوات التي يتعين اتخاذها في حالات الطوارئ من قبيل الاحتجاز الجماعي للرهائن والارهاب وأنشطة المرتزقة . ويرى كذلك فائدة في النهج المنطوي على إنشاء نموذج ثابت لتوفير الامن للدول الصغيرة وتحديد التوصية الداعية إلى أن تدرج في هذا النمط جوانب مثل التسوية العادلة للمشاكل الاقتصادية والايكولوجية وضمان أمن الاشخاص واحترام حقوق الانسان .

٨٤ - وأضاف قائلا إن حكومة شيلي أحاطت علما على النحو المطلوب بمشروع القرار المقدم من وفد جمهورية ملديف بمشاركة عدد كبير من البلدان ، وأن وفده يسره الانضمام إلى توافق للآراء بشأن هذا النص .

٨٥ - السيد يوسيفوف (بلغاريا) : قال إنه في زمن يجري فيه شق أفق جديدة للتعاون ، ظهرت شواغل أمنية جديدة تبرز انعدام مناعة الدول الصغيرة . وقد ترك العالم المعاصر وراءه مفاهيم الامن القديمة المرتكزة على التوازن فيما بين الاحلاف العسكرية القائمة في الماضي ليكتشف ايمانا متجددا بإمكانية اتباع نهج جماعي متعدد الاطراف إزاء مشاكل الامن والسلم . ويعد تطلع الدول الصغيرة إلى أن يسود في مثل هذه الظروف بفضل الجهود الدولية مزيد من الاستقرار في العلاقات الدولية أمرا منطقيا له ما يبرره نظرا لان ذلك يمكنها من توفير مواردها المتواضعة لتوظيفها لما فيه صالح تنميتها بالذات . والامم المتحدة مدعوة إلى الاضطلاع بدور حاسم في هذا الشان .

٨٦ - ومضى يقول إن بلغاريا ترحب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٥١/٤٤ بتوافق الآراء . وهي تقدر كل التقدير الانشطة التي قام بها الامين العام طبقا للمادتين ٥ و ٦ من هذا القرار وترحب بتقريره بشأن هذه المسالة . ويرى وفده أن تهيئة مناخ دولي ثابت للدعم والحماية والمحافظة عليه عمل يكتسي أهمية بالغة لضمان أمن الدول الصغيرة . ولقد عقدت في هذا الصدد آمال عميقة على إقامة نظام ديمقراطي عالمي جديد يقوم على حرية التعبير واحترام السيادة الوطنية وسيادة القانون . وليس هناك شك في كون الاحترام اللا مشروط من جانب جميع الدول للمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، هو العنصر الاساسي لنظام أمني حديث على المستوى العالمي .

٨٧ - واسترسل يقول إن أزمة الخليج قد أبرزت امكانات الاحكام المتعلقة بالامن الجماعي الواردة في ميثاق الامم المتحدة ولاسيما في الفصل السابع منه . فلقد كان

(السيد يوسيفوف ، بلغاريا)

تطبيقها الفعال حاسما لا بالنسبة لحماية أمن الدول الاعضاء في المنظمة فحسب ، بل وكذلك بالنسبة لحماية وجودها ذاته ، وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة . وإذ ترحب بلغاريا بتحقيق تلك الامكانات في عالم مترابط إلى أقصى حد مثل عالم اليوم ، فإنها تشير مع ذلك إلى أن مثل ذلك العمل يفسح المجال أمام ظهور مسائل معينة جديدة يتعين على المجتمع الدولي النظر فيها على النحو الواجب إذا ما أراد المرء لالية الامن الجماعي المنشأة بموجب الميثاق أن تعمل على نحو مناسب وفعال .

٨٨ - ومضى يقول إنه لابد من تعزيز القدرات الدبلوماسية الوقائية لمختلف أجهزة منظومة الامم المتحدة لكي تحدد وتكبح بذلك الحالات التي قد تعرض الاستقرار الدولي للخطر عند ظهورها . وتؤيد بلغاريا في هذا الصدد فكرة تحقيق امكانات الجهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها الامين العام طبقا للمادة ٩٩ من الميثاق . ويمكن أن يكون لانشاء وتشغيل نظام للانذار المبكر داخل الهياكل القائمة للامم المتحدة أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز قدرة المنظمة على مراقبة الحالات التي قد تنقلب إلى نزاعات واتخاذ تدابير وقائية تكلل بالنجاح . وينبغي تعزيز ما تقوم به الامم المتحدة من عمليات لصنع وصيانة السلم وإحلاله . ومن المشجع أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم وغيرهما من أجهزة الامم المتحدة بصدد القيام فعلا بجهود في هذا الاتجاه . وتجدر الاشارة في هذا الشأن إلى مشروع الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين والذي سيمثل اعتماد الجمعية العامة له خطوة هامة إلى الامام في هذا الميدان .

٨٩ - وأضاف قائلا إن توفير الحماية والامن للدول الصغيرة مسالة وثيقة الصلة بمسالة التوفيق بين الاليات على المستوى الاقليمي والعالمي مثلما تبين ذلك من بعض الاحداث التي طرأت مؤخرا . وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح على نظر اللجنة ، قررت بلغاريا الانضمام إلى البلدان التي طلبت اعتماده بتوافق الآراء . وينبغي النظر في امكانية أن تكلف الامم المتحدة فريقا مصغرا من الخبراء بإعداد دراسة عن الجوانب المتعددة لمسالة توفير الامن والحماية لاصغر الدول ، أو النظر في إمكانية تنظيم حلقة دراسية دولية بشأن هذه المسالة .

٩٠ - السيد بورصو (غرينادا) : قال إن جميع الدول كبيرها وصغيرها تحتاج في جملة أمور الى أن تحترم حدودها حتى يمكنها تحقيق تنميتها الاقتصادية وتوفير ظروف معيشية أفضل لمواطنيها . بيد أن خطر التدخل الخارجي في شؤونها يظل ماثلا ليذكرها دوما بهشاشتها وانعدام مناعتها مما يرغمها على أن تخصص لتدابيرها الامنية أموالا ضخمة هي أحوج الى أن توظفها في مقاصد أكثر انتاجية . ويمكن أن تاتي هذه التهديدات باشكال شتى وبدرجات متفاوتة من التعقيد ويمكن أن تكون بواعثها عديدة وخالية من الشبهات . فالخطر الذي يمثله تجار المخدرات على جميع مجتمعات العالم لا يحتمل الشك ولكنه يسبب للدول الصغيرة قلقا خاصا ويتعين على المجتمع الدولي وضع تدابير وآليات متضافرة لمواجهته . فالعقوبات الحائلة دون ضمان أمن شواطئ الدول الجزرية الصغيرة غنية عن التعريف حيث أنه يكاد يكون من المستحيل توفير حماية فعالة لشواطئ الدول الارخبيلية كما هو شأن جزر البهاما في منطقة البحر الكاريبي أو ملديف الواقعة في المحيط الهندي . وغالبا ما يكون تجار المخدرات وكذلك الإرهابيون أفضل مما عليه السلطات من حيث العدة والعتاد . وتجد الدول الصغيرة نفسها أمام ضرورة مكافحة هذه المصائب ، مرغمة على استنزاف إمكانات وطاقات من الممكن استعمالها من أجل تعزيز مؤسسات ديمقراطية مستقرة مفتوحة لمشاركة الجميع وهو ما يمثل جميعه عقبة في وجه التقدم السياسي والثقافي والنفساني للمجتمعات المذكورة .

٩١ - وأضاف قائلا إن الاحداث التي جرت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما اجتاح العراق الكويت وضمها ، جاءت لتقيم الدليل بآثارها المأساوية على انعدام مناعة الدول الصغيرة . كذلك ، تعتبر الحالة اليوم في هايتي مثالا واضحا على العناء والعذاب اللذين يلحقان بشعب من جراء الإطاحة بحكومته الشرعية . والفرصة سانحة أمام الامم المتحدة لتجنب تكرار مثل هذه الاعمال .

٩٢ - ومضى يقول إن القرار الوارد في الوثيقة A/SPC/46/L.3 كان قد قدمته جمهورية ملديف ، الدولة الصغيرة التي تعرضت سلامتها الإقليمية للخطر في ١٩٨٨ . ويحظى القرار بتأييد العديد من الدول الكبيرة والصغيرة لانه قرار معقول وعادل . علاوة على أنه يسلم بضرورة أن تتلقى الدول الصغيرة المساعدة اللازم تقديمها طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ويؤكد مشروع القرار أيضا أهمية تعاون الدول فيما بينها ويشجع في هذا السياق على تعزيز ترتيبات الامن الإقليمي ومضاعفة التفاعل ، والتعاون والمشاورات .

(السيد بورصو ، غرينادا)

٩٣ - واسترسل يقول إن الدول الصغيرة تعتبر تكثيف النشاط الدبلوماسي تدبيرا أمنيا فعالا . وعلى ضوء هذه الاعتبارات تنضم غرينادا الى الدول المقدمة لمشروع القرار المتعلق بتوفير الحماية والأمن للدول الصغيرة وتوصي باعتماده بالإجماع .

٩٤ - السيد عبد اللطيف (بروني دار السلام) : قال إنه نظرا للتغييرات الحاصلة في المناخ السياسي الدولي ، أصبحت الدول الصغيرة تتطلع الى الامم المتحدة بوصفها الضامنة لامنها في المستقبل . فمن واجب جميع الدول الاعضاء احترام جميع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بدون قيد . وتعتقد بروني دار السلام التي تؤمن بضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بأن هناك فعلا حاجة لدور الامين العام كوسيط في تسوية هذه المنازعات .

٩٥ - ومضى يقول إنه على الرغم مما تعهدت به الدول الاعضاء من التزام بميثاق الامم المتحدة ، فقد حملت انتهاكات - والدول الصغيرة هي بالتحديد الدول التي تتعرض اكثر من غيرها لهذه الانتهاكات . ويجب أن تسعى البلدان الاعضاء الى تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة على نحو متسق ودون استثناء . ويرى المتكلم ضرورة أن ينظر بمزيد من الإمعان فيما يساور الدول الصغيرة من شواغل في هذا الصدد . وتأمل بروني دار السلام المنضمة الى الدول المقدمة لمشروع القرار المتعلق بتوفير الحماية والأمن للدول الصغيرة أن يتم اعتماده بتوافق الآراء .

٩٦ - السيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن الاتحاد السوفياتي أيد في الدورة الرابعة والاربعين الفكرة الداعية الى أن يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة البند المعنون "توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة" ، الذي اقترحته ملديف . ويتعلق الأمر بمشكلة هامة مثلما يتضح من الملاحظات الواردة في الوثيقة A/46/339 ، والمشاورات الجارية مع الامين العام ، وردود الدول الاعضاء . ويبين التقرير انعدام مناعة الدول الصغيرة التي تتطلب أن يوليها المجتمع الدولي عناية ودعما بوجه خاص .

٩٧ - وأضاف قائلا إن مشكلة حماية الدول الصغيرة تقتضي توخي نهج من شأنه أن يراعي جوانبها العديدة . وينبغي أن يساهم مجلس الأمن والامم المتحدة عموما في تجنب النزاعات عن طريق تحديد "بؤر التوتر" وإقامة نظام إنذار مبكر وإنشاء مركز متعدد

(السيد سيدوروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الجنسيات يعنى بأخطار الحرب . ويمكن الاستفادة لهذا الغرض من التجربة المكتسبة في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . كما يكون من المفيد إيفاد بعثات مراقبة الى أماكن يحتمل اندلاع نزاعات فيها واللجوء الى أحدث الوسائل التكنولوجية . وينبغي أن يراعي ذلك النهج أيضا حل المشاكل الاقتصادية والايكولوجية واحترام حقوق الإنسان .

٩٨ - واسترسل يقول إن الاحداث التي وقعت في مختلف مناطق العالم تقيم الدليل على الاثار المترتبة على تجارة الاسلحة بحكم انعدام المراقبة الدولية . والدول الصغيرة معرضة بوجه خاص لهذه الحالات ، وكذلك للاتجار غير المشروع في المخدرات ، وأخذ الرهائن ، وأنشطة المرتزقة والاعمال الإرهابية . وطبقا لما ينص عليه الميثاق ، فإن للامين العام الحق في تعزيز صيانة السلم الدولي التي تشمل أيضا توفير الحماية للدول الصغيرة .

٩٩ - وقال إن الاتحاد السوفياتي مستعد للمشاركة في الحوار بشأن هذه المسائل ، وبالتالي ، فهو يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/SPC/46/L.3 .

١٠٠ - السيد مفروماتيس (قبرص) : قال إن انعدام مناعة الدول الصغيرة وضعت على المحك بشكل خطير في الاحداث الاخيرة لازمة وحرب الخليج . وقد أكد الموقف التضامني للمجتمع الدولي المتمثل في الكفاح لكي تستعيد دولة صغيرة سلامتها الإقليمية وأمنها ، ضرورة إقامة آلية من شأنها أن تضمن توفير الحماية والامن للدول الصغيرة . ولقد أيدت قبرص منذ البداية مبادرة ملديف لا بسبب الحاجة الواضحة لحماية الدول الصغيرة من دول مجاورة قوية وذات نزعة عدوانية فحسب ، وإنما لان الامر يتعلق أيضا بدليل ملموس على الحاجة العاجلة لوضع تدابير تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة من أجل الحفاظ على أمن الدول الصغيرة .

١٠١ - وأضاف قائلا إن الدول الصغيرة معرضة بوجه خاص للتهديدات الخارجية ، والتدخل في شؤونها الداخلية والعدوان الصارخ ، كما يتجلى من حالة قبرص نفسها . لهذا فإنه من الاساسي الإبقاء على حمايتها وأمنها عن طريق تحسين وتعزيز الاليات القائمة لا لفائدة الدول الصغيرة فحسب ، بل وكذلك لفائدة السلم والامن الدوليين .

(السيد مفروماتيس ، قبرص)

١٠٢ - وأشار الى تقرير الامين العام (A//46/339) ، فقال المتكلم إن الاحداث الاخيرة تبين بوضوح أن الطريق اللازم قطعه لا يزال طويلا قبل الوصول الى نظام عالمي جديد من شانه أن يهيئ ظروف السلم والامن والاحترام المتبادل فيما بين الدول ، دون التطبيق الانتقائي للمبادئ والقرارات .

١٠٣ - وأضاف قائلا إن قبرص على ثقة من أن مجلس الامن والحكومات المعنية سيتعاونان على نحو كامل مع الامين العام في إعداد تقرير للدورة التاسعة والاربعين مما سيساعد على تهيئة الظروف الملائمة لإحلال سلم عالمي حقيقي .

١٠٤ - السيد فان ليروي (فانواتو) : قال إن انعدام مناعة الدول الصغيرة إزاء التهديدات الخارجية واعمال التدخل في شؤونها الداخلية يعرّض حكم القانون للخطر وتتعرض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر بسبب الذين يحاولون استغلال انعدام مناعتها . وطالما بقيت الدول الصغيرة عرضة للتهديدات ، أو التخويف ، أو الضم من جانب دول مجاورة اقوى منها ، يظل نظام العلاقات الدولية بكامله في غير مامن من الخطر .

١٠٥ - ومضى يقول إن اجتياح الكويت في ١٩٩٠ كان يمثل خطرا لا على ذلك البلد وتلك المنطقة فحسب ، وإنما على بلدان صغيرة في مناطق اخرى هي اشد عرضة للخطر من الكويت . وستحدد الإجراءات التي سيتخذها المجتمع الدولي في المستقبل ما ينطوي عليه تحرير الكويت من قيمة بوصف ذلك سابقة قانونية واخلاقية . ذلك انه إن لم تحترم مبادئ الامم المتحدة وممارساتها فيمكن أن تتعرض بالمثل في حالات اخرى سيادة الدول الصغيرة وسلامتها الإقليمية للخطر . وليس باستطاعة جميع الدول الصغيرة الحصول على الدعم الذي كسبته الكويت وليس هناك من دولة صغيرة تقبل برهن مصيرها بالعمل العسكري الجماعي . فتكاليف هذا التدبير باهظة جدا سواء بالنسبة للمجتمع الدولي أو الدول الصغيرة . لذا ، فالمطلوب هو إيجاد تدابير وقائية إيجابية لضمان أمن الدول الصغيرة بدل تطبيق تدابير تصحيحية بعد وقوع الاحداث .

١٠٦ - وأضاف قائلا إن تجار المخدرات والإرهابيين يشكلون تهديدا جادا للبلدان النامية الصغيرة . فهؤلاء الاشخاص يضربون عرض الحائط بجميع القوانين والاخلاق وقواعد السلوك بما في ذلك تلك التي يحددونها لانفسهم . وبالتالي فليس للرأي العام قيمة

(السيد فان ليروب ، فانواتو)

لديهم واللغة الوحيدة التي يفهمونها هي العمل الصارم والمتضافر للرد على أفعالهم الشائنة ومنعهم من تدمير الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية للدول الصغيرة . ولابد من مكافحتهم أساسا عن طريق التعاون الإقليمي فيما بين الدول كبيرها وصغيرها .

١٠٧ - ومضى يقول إنه في نفس الوقت الذي يلقي فيه كلمته يقوم أوغاد يرتدون أزياء نظامية - لا يجدر حتى تسميتهم بالجنود - بإرهاب سكان بلد صغير من بلدان البحر الكاريبي . ولقد أعربت الأمم المتحدة عن دعمها الواضح والثابت لشعب هايتي ، ورفضت إضفاء طابع الشرعية على عملية اغتصاب الديمقراطية في هذا البلد . وتراقب الدول الصغيرة في جميع أنحاء العالم باهتمام الأحداث الجارية في هايتي ، حيث أن ذلك يتيح لها فرصة تقييم صرامة التزام المجتمع الدولي بضمان العدل والمساواة للجميع . فحكم القانون مفهوم رائع ولاسيما في العلاقات الدولية ، ولهذا فإن فانواتو على ثقة في أنه سيتم التوصل الى توافق آراء دولي واسع يقر ويؤيد تساوي جميع الدول في السيادة .

١٠٨ - السيدة ماولا (ساموا) : قالت إنه لا تكفي العزلة ولا الأمن الاقتصادي لحماية دولة صغيرة من التهديدات الخارجية ، مثلما يتبين بوضوح من الأحداث التي شهدتها ملديف في ١٩٨٨ والخليج في فترة أقرب . ولقد أدى الانفراج الذي عرفته العلاقات الدولية الى تحسين المناخ الدولي الى درجة أصبحت معها الاستجابة على صعيد عالمي أن لتخويف دولة صغيرة من جانب دولة مجاورة أكبر منها أمرا ممكنا ، بل وحقيقة واقعة في حالة أزمة الخليج .

١٠٩ - واسترسلت تقول إن تقرير الأمين العام (A/46/339) يسلم برغبة المجتمع الدولي في حماية أمن الدول الصغيرة . وتدل استجابة وأداء الأمم المتحدة في أزمة الخليج على أنه عندما تتوفر الإرادة يمكن للآلية المخصصة لإنقاذ دولة صغيرة أن تؤدي وظيفتها على نحو فعال . بيد أنه بالإضافة الى ضرورة وجود نظام أمن جماعي ، يجب أيضا ممارسة الدبلوماسية الوقائية والاستفادة من الظروف الدولية السائحة حاليا لوضع موضع التطبيق تدابير من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من رصد حالات قد تكون منذرة بالخطر قبل أن يشتعل فتيلها .

(السيدة ماولا ، ساموا)

١١٠ - وأضافت قائلة إن الاهمية الاساسية تكمن في الاحترام اللامشروط لمبادئ ميثاق الامم المتحدة من جانب جميع الدول بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالتساوي في السيادة ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وإذا ما طبقت تلك المبادئ ، فسيتقلص الى حد كبير الخطر المهدد لامن الدول الصغيرة بل المهدد لامن جميع الدول في الواقع .

١١١ - وقالت في الختام إن ساموا تؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار وتأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء .

١١٢ - السيد هوق (بنغلاديش) : قال إن هذا القرن شهد في سنواته الاخيرة حدوث تغييرات عميقة في العلاقات الدولية . فلقد شهد العالم مثلا كيف وقع الكويت ، البلد الصغير ، ضحية للعدوان العراقي وكيف استرد استقلاله وسيادته بفضل العمل الجماعي الذي قامت به الامم المتحدة .

١١٣ - ومضى يقول إن مسألة توفير الحماية والامن للدول الصغيرة تتطلب اهتماما جماعيا من جانب المجتمع الدولي . وللامم المتحدة في هذا الصدد دور رائد تضطلع به فيما يتعلق بتعزيز وحماية مصالح هذه الدول ولاسيما تلك المتعرضة منها لتهديدات خارجية وأعمال تدخل في شؤونها الداخلية .

١١٤ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من الدور الرئيسي الذي يتعين على المجتمع الدولي الإضطلاع به في ضمان حماية وأمن الدول الصغيرة ، فربما تكون هناك حاجة الى أن تأخذ الامم المتحدة على عاتقها مهمة المبادرة بخلق بيئة واقية يحتاج اليها بلد صغير أيما احتياج ، وذلك بالانطلاق أساسا من الترتيب القائم بموجب نظام الامن الدولي الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

١١٥ - وأخيرا ، فإن بنغلاديش التي هي أحد البلدان المقدمة للقرار ٥١/٤٤ هي أيضا من البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار A/SPC/46/L.3 ، وهي تأمل في أن تعتمده اللجنة بالإجماع .

١١٦ - الرئيس : اقترح أن تنظر اللجنة في مشروع القرار A/SPC/46/L.3 .

١١٧ - وقد تقرر ذلك .

١١٨ - السيد وايد (السويد) : قال تعليلا لموقف السويد بشأن مشروع القرار قيد النظر ، إن بلده سينضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/SPC/46/L.3 اعتقادا جازما منه بأن الامن الجماعي مرهون الى حد كبير بالدعم المشترك للدور الذي تقوم به الامم المتحدة ومجلس الامن في حماية الامن والسلم الدوليين .

١١٩ - وأضاف قائلا إن السويد تشارك ، بما يتفق تماما مع الفصل الثامن من الميثاق ، بنشاط في الجهود الرامية الى إنشاء نظام للامن الاوروبي في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي ستكون وظيفته الرئيسية في المستقبل المنظور هي المساعدة على اتقاء النزاعات قبل أن تأخذ أبعادا عسكرية والعمل على تعزيز التشاور والتعاون .

١٢٠ - الرئيس : اقترح أن تتخذ اللجنة إجراء بشأن مشروع القرار A/SPC/46/L.3 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فإنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار دون تصويت .

١٢١ - اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء مشروع القرار A/SPC/46/L.3 .

١٢٢ - السيد زاكي (ملديف) : تكلم باسم البلدان المقدمة لمشروع القرار ، فشكر اللجنة وأمانتها على الدعم الرائع المقدم في أشكال مختلفة . وقال إن كون أكثر من ٥٠ الدول الاعضاء في اللجنة قد كانت ضمن البلدان المقدمة للمشروع ، يقوم شاهدا على الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المسألة الاساسية . وينبغي الا ينظر الى القرار المعتمد لتوه على أنه قرار من الدول الصغيرة لفائدة الدول الصغيرة وإنما بوصفه يعالج مسائل هامة لها علاقة مباشرة بالامن والسلم الدوليين . ونظرا للتأييد الساحق الذي حظي به من جانب الدول الصغيرة يأمل وفد ملديف أن يكون هذا القرار أكثر من بادرة رمزية ، وأن تواصل الدول الاعضاء النظر في المسألة بصفة جادة .

١٢٣ - الرئيس : قال إن اللجنة اختتمت النظر في البند ٦٩ من جدول الاعمال . وستقدم اللجنة في الوقت المناسب تقريرها عن هذه المسألة الى الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥